محافظة حلب تحيل ١٢ مؤسسة تعليمية خاصة للتفتيش

مديرة الرقابة: تسجيل طلاب على سجلات المدارس العامة بشكل وهمي يداومون في الخاصة مقابل منفعة مادية

محمود الصالح

كشفت مديرة الرقابة الداخلية في محافظة حلب عبير مكتبي عن إحالة ما يزيد على ١٢ ملفاً إلى الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بحلب لإجراء التحقيق اللازم واتخاذ الإجراءات الرادعة بحق المقصرين من العاملين واقتراح اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المؤسسة التعليمية المخالفة وما زالت قيد التحقيق وذلك خلال السنوات الماضية في إطار خطة محاربة الفساد التي تتولى المحافظة متابعتها.

وأكدت مديرة الرقابة الداخلية أن محافظة حلب تتابع إشرافها على عمل الجهات العامة وتولي الاهتمام على وجه الخصوص للقطاع التربوي لما له من أهمية وانعكاس على كل شرائح المجتمع من خلال متابعة أوضاع المدارس العامة والخاصة وتأمين مستلزمات العملية التعليمية وتذليل جميع الصعوبات التي من شأنها التأثير في سير العملية التربوية.

وأشارت إلى أنه تم تدقيق وتقصي ومعالجة أوضاع عشرات الحالات من مؤسسات التعليم الخاص (مدارس- رياض أطفال – مخابر لغوية) حيث تبين من خلال الكشف عليها ومراجعة الوثائق المتعلقة بالمؤسسات المذكورة وجود العديد من التجاوزات والمخالفات لأحكام المرسوم ٥٥ لعام ٢٠٠٤ الناظم لعمل المؤسسات التعليمية الخاصة.

وقد تنوعت هذه المخالفات وفق ما يلي: ممارسة عمل المؤسسة من دون ترخيص أصولي، وافتتاح شعب صفية أو مراحل إضافية من دون موافقة أصولية، وتجاوز أبنية المؤسسة على عقارات أخرى غير العقار الأساسي لها خلاف الترخيص الممنوح.

وأضافت مكتبي إنه كذلك جرى تسجيل عدد من الطلاب زيادة عن القدرة الاستيعابية المحددة للمؤسسة وذلك بعد الاستعانة ببعض المدارس الحكومية من خلال تسجيل الطلاب على سجلات المدرسة العامة بشكل وهمي ويكون دوامهم ضمن المدرسة الخاصة المخالفة مقابل منفعة مادية لبعض مديري المدارس العامة المشتركين في ارتكاب المخالفة.

وفي الجانب الإنشائي تمت إشادة أبنية من دون ترخيص أو متجاوزة على الترخيص الممنوح بالمساحة والتقطيعات الداخلية، وهناك تلاعب واضح في إشغال مدرسة عامة من طلاب مسجلين لدى مدرسة خاصة تحت غطاء دورات الشبيبة.

كما توصلت أعمال الرقابة إلى الوقوف على حالة فساد ورشاوى وتزوير في عمل إدارة إحدى المدارس الخاصة، ومخالفات مادية في قيمة الأقساط زيادة عن الحدود المسموحة، وسجلت مخالفات في ساعات العمل في المؤسسة.

وقد كان لمحافظة حلب المتابعة الفورية باتخاذ بعض الإجراءات لقمع المخالفات من خلال عدم الموافقة على تعديل الترخيص أو إصدار العديد من قرارات التشميع للمؤسسات التعليمية المخالفة بناء على اقتراح مديرية التربية حيث بلغ عدد القرارات سنوياً ما يزيد على ٣٠ قراراً سنوياً إضافة إلى توجيه مديرية التربية بكتب أصولية لمعالجة المخالفات وفق أحكام المرسوم ٥٥ لعام ٢٠٠٤.

وفي المتابعة ومع مطلع العام الدراسي الحالي تمت دعوة مديرية التربية بحلب لتدقيق ومتابعة عمل المؤسسة التعليمية الخاصة كافة لضمان تقيدها بالقوانين والأنظمة واتخاذ الإجراءات القانونية الرادعة بحق المخالفين حرصاً على حسن سير العملية التربوية وتحقيق الغاية العليا منها.

> مدارس من دون ترخيص وشعب إضافية من دون موافقات وزيادة في عدد الطلاب وفساد وتزوير ورشاوى

نسبة إشغال ١٠٠ بالمئة في عطلة نهاية أيلول

مدير سياحة اللاذقية لـ«الوطن»: نشاط سياحي ممتاز في المحافظة لهذا الموسم

اللاذقية– عبير محمود

كشف مدير السياحة في اللاذقية فادي نظام لـ«الوطن»، أن نسب الإشغال خلال أيام عطلة نهاية الأسبوع الماضي (المصادفة لعطلة عيد المولد النبوي الشريف) ممتازة بعد أن وصلت إلى ١٠٠ بالمئة في الفنادق والمنتجعات على مستوى المحافظة، مبيناً أن الموسم السياحي الحالي موسم جيد وإجمالي نسبة الإشغال فيه تجاوزت ٩٠ بالمئة.

وأضاف نظام: تم تسجيل إقبال ونشاط سياحي خلال أشهر الصيف بالموسم السياحي للعام الجاري، إضافة إلى الإقبال اللافت سياحياً خلال شهر أيلول الفائت، مبيناً أن النشاط السياحي شمل السياحة الداخلية والخارجية والشعبية.

وذكر مدير السياحة أن السياحة الشعبية نشطت فعلياً في المحافظة من خلال مجموعات سياحية من المحافظات الأخرى، منوهاً بأهمية السياحة الشعبية والاهتمام الوزاري والحكومي بدعمها وتوفير ما يلزم لتقدم الخدمات فيها بشكل لائق.

وفيما يخص السياحة الخارجية، قال نظام: تم تسجيل حجوزات عديدة في المنشآت السياحية من فنادق ومنتجعات لمغتربين سوريين، إضافة لسياح من دول عربية أبرزها لبنان والعراق والأردن والإمارات، معتبراً أن السياحة كانت نشطة هذا الموسم بشكل جيد مقارنة بمواسم سابقة.

نظام بيّن أن وزارة السياحة تعمل بشكل مستمر على افتتاح مشروعات ومنشآت سياحية تساهم في جذب السياح بشكل عام، مشيراً إلى افتتاح ٣ مشروعات جديدة خلال الموسم الحالي، مع دخول فندق صلنفة في الخدمة، وإطلاق مشروعي السياحة الشعبية «شاطئ الخليج الذهبي» في حميميم بمنطقة جبلة، وفندق لابلاج وإضافة أكواخ مبيت في شاطئ لابلاج للسياحة الشعبية في وادي قنديل.

وأكد نظام أهمية مشروعات السياحة الشعبية التي دائماً ما تستقطب السياح من مختلف الشرائح وخاصة من ذوي الدخل المحدود مع الحرص على تقديم خدمات لائقة بأسعار مخفضة.

كما أشار نظام إلى الاهتمام الحكومي بالسياحة البيئية، والعمل على افتتاح مشروع جديد بهذا المجال في صلنفة مطلع العام المقبل، ليكون نقطة جذب جديدة، منوهاً بتنظيم عدة فعاليات مشتركة هذا الموسم في مجال السياحة البيئية والثقافية والأثرية.

وشدد مدير السياحة على الدور الرقابي لمتابعة عمل المنشآت السياحية والتأكد من الالتزام بالشروط والتعليمات الوزارية للعمل فيها، مشيراً إلى تنظيم الدوريات الرقابية عبر الجولات اليومية على المنشآت عدة ضبوط لمخالفات متعلقة بالنظافة والشروط الصحية والسياحية خلال الفترة الماضية.

ولفت نظام إلى ضرورة تفعيل ثقافة الشكوى بخصوص أي مخالفة، مؤكداً أنه تتم متابعة جميع الشكاوى ومعالجتها وفق القانون.

يشار إلى وجود ٧ منشآت من تصنيف ٥ نجوم في محافظة اللاذقية مقابل ٤٠٠ منشأة سياحية ذات تصنيف بين ٢ – ٤ نجوم، وهي منشآت متنوعة بين فنادق ومنتجعات ومطاعم وغيرها.

قريباً دخول ٤ آلاف آلية حكومية ضمن مسار الـ«GPS» وأتمتة عمل كازية محافظة دمشق

عضو مكتب تنفيذي لـ«الوطن»: مخصصات النقل ازدادت ٤٥ ألف ليتر يومياً و٣٠ بالمئة من سرافيس دمشق تعمل بشكل مخالف

فادي بك الشريف

كشف عضو المكتب التنفيذي لقطاع المحروقات في محافظة دمشق قيس رمضان عن زيادة مخصصات دمشق من مادة المازوت بواقع ٤٥ ألف ليتر يومياً ذهبت لزوم التوزيع لوسائل النقل، ليصل عدد الطلبات الإجمالي من الطلبات اليومية إلى نحو ٢٥ طلباً يومياً للمشاتي والأفران والنقل والتدفئة إضافة إلى عدد من الفعاليات مع متابعة تأمين المادة بشكل منتظم تلافياً لأي خلل.

وحول دراسة إعادة توزيع الخطوط، بين رمضان أن هناك خطة متكاملة يتم العمل عليها بموجب معايير ترتبط بالمسارات وعدد الكازيات وتوزعها الجغرافي وقدرة المحطات على استيعاب عدد من السرافيس حسب الطلب والحلول المرورية.

وأكد عضو المكتب التنفيذي أن إغلاق ١٥ كازية مخالفة بالشمع الأحمر لغاية الآن سبب مشكلة حقيقية وإرباكاً على صعيد توزيع السرافيس للتعبئة من كازيات أخرى متبقية بمعدل ١٥ كازية، الأمر الذي تسبب في ضغط واضح، ولاسيما في ظل وجود عدد كبير من الخطوط الموزعة عليها ، علماً أنه تم نقل ٤ آلاف آلية كانت تزود من المحطات المخالفة وبالتالي تم توزيعها على محطات أخرى ما تسبب أزمة وعبئاً كبيراً، علماً أن مجلس محافظة دمشق رفع توصية إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك باستبدال الإغلاق بغرامات مالية كبيرة.

وأضاف: إن إغلاق الكازيات المخالفة يعود لمشاكل في المعبار والكيل ونقص بالمادة في بعضها ووجود خزانات غير مصرح عنها، ما اقتضى اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة للحد من أي تلاعب.

وعن مشكلات وأزمة النقل الحاصلة في بعض الخطوط فيما يخص الازدحامات، قال عضو المكتب التنفيذي: تم تركيب أجهزة الـ«جي بي إس» لـ١١ ألف آلية ما أدى لانتظام عملها بشكل واضح، ولكن يتم العمل على معالجة مشكلة عدم الالتزام بتخديم خط النقل بشكل كامل من أصحاب السرافيس وذلك بالعمل على تفعيل خدمة (بداية ونهاية الخط) لـ٤٢ خطاً بدمشق، علماً أن الآلية مفعلة حالية لـ٥ خطوط فقط وهناك متابعة للموضوع، بما يعادل ١٠ بالمئة فقط من إجمالي عدد الخطوط، مضيفاً إن الآلية الجديدة هدفها الالتزام بالخط والمرور على جميع المواقف، وضبط ساعات الحركة بشكل فعلي، علماً أن هناك آليات تصل لنصف الخط ثم تعود إلى بدايته.

ولفت رمضان إلى أن ٣٠ بالمئة من السرافيس تعمل بشكل مخالف في تخديم المدارس والروضات الخاصة، الأمر الذي يتطلب وجود إجراءات رادعة.

وحول تشدد الحكومة في تسريع تطبيق نظام التتبع الإلكتروني لجميع الآليات الحكومية، أكد عضو المكتب التنفيذي أنه تم دفع رسوم ٤ آلاف آلية حكومية تابعة للمحافظة وأرسلت ضمن قوائم إلى (محروقات) ليصار إلى تركيب الـ«جي بي إس»، كاشفاً أنه تم اتخاذ آلية جديدة تحدث للمرة الأولى بأتمتة كازية محافظة دمشق بشكل كامل للمرة الأولى منذ إحداثها.

وأكد عضو المكتب التنفيذي أنه سيتم خلال الفترة القريبة القادمة تزويد الآليات الحكومية بكميات محددة واضحة تعمل بموجبها بشكل منتظم، علماً أنه تم أتمتة كازية «النقل الداخلي» لتدخل ضمن المسار، ليصار بعد ذلك إلى دخول جميع الآليات الحكومية ضمن مسار الـ«جي بي إس».

ويشار إلى أن مجلس الوزراء طلب من الوزارات والجهات العامة استكمال تركيب أجهزة الـ«جي بي إس» على الآليات والمعدات العائدة للوزارات ولاسيما وسائط النقل الجماعي والآليات الثقيلة وآليات الخدمة، وذلك قبل تاريخ الأول من تشرين الثاني القادم، بهدف ضبط حركتها واحتياجاتها من المشتقات النفطية.

> نصف كازيات تعبئة «مازوت النقل» «مغلقة بالشمع الأحمر»!

«الصحة» تطلق حملة التوعية الوطنية حول سرطان الثدي

أكدت مديرة الرعاية الصحية الأولية في وزارة الصحة الدكتورة رزان الطرابيشي بذل المنظومة الصحية جهوداً كبيرة لنشر ثقافة الكشف المبكر عن سرطان الثدي عبر إقامة الفعاليات والندوات الصحية والتوعوية عن طريق الفحص الذاتي للثدي وأهميته، وإجراء الفحوصات التشخيصية بالمراكز المختصة، وضرورة الاستفادة من الخدمات المجانية المقدمة خلال الشهر الوردي.

وبينت الدكتورة الطرابيشي أن الوزارة أطلقت حملة التوعية الوطنية حول سرطان الثدي، وتأتي هذا العام تحت شعار «الفحص المبكر.. أمان واطمئنان».

وتركز مديرة الرعاية الصحية الأولية على إجراء الفحوصات والاستقصاءات اللازمة للنساء اللواتي تتجاوز عمر الـ٢٠ سنة لإجراء الفحص السريري، وللواتي تتجاوزن الـ٤٠ سنة لإجراء تصوير الثدي الشعاعي، ولتحويل السيدات عاليات الخطورة بعمر أقل من ٤٠ سنة لإجراء التصوير بالأمواج فوق الصوتية، إضافة إلى إقامة ندوات حول آخر المستجدات العلمية عن أورام الثدي.

وأشارت الدكتورة الطرابيشي إلى أن جميع المراكز التي تقدم خدمات الصحة الإنجابية مشاركة بالحملة، وببلغ عددها نحو ٩٨٠ مركزاً صحياً في مختلف المحافظات، وستقدم جميعها خدمات فحص الثدي والتثقيف والتوعية.

الطرابيشي بينت أن عدد المرافق الصحية التي تتوافر فيها أجهزة التصوير الشعاعي للثدي (الماموغراف) ٣٣ متوزعة في مختلف المحافظات، وتقدم خدماتها بشكل مجاني خلال الحملة وطوال أيام السنة.

ويحدث سرطان الثدي في كل بلد من بلدان العالم بين النساء من كل الأعمار بعد سن البلوغ، وتزداد معدلات الإصابة خلال التقدم في العمر بشكل أكبر. وحسب منظمة الصحة العالمية تم تشخيص إصابة ٢,٣ مليون امرأة بسرطان الثدي خلال عام ٢٠٢٠، وسجلت ٦٨٥٠٠٠ حالة وفاة بسببه على مستوى العالم، وفي نهاية عام ٢٠٢٠ كان هناك ٧,٨ ملايين امرأة على قيد الحياة تم تشخيص إصابتهن بسرطان الثدي في السنوات الخمس الماضية، ما يجعله أكثر أنواع السرطان انتشاراً في العالم.

زراعة القنيطرة تتوقع إنتاج ٢٣٧ طن دبس و١٨٩ طن زبيب

القنيطرة - خالد خالد

قدر مدير الزراعة بالقنيطرة رفعت موسى الإنتاج الأولي لدبس العنب نحو ٢٣٧ طناً، حيث تستحوذ على كميات تقدر بنحو ١٠ – ١٥ بالمئة من إجمالي إنتاج العنب بالمحافظة، مبيناً أن صناعة الدبس مهنة قديمة بالمحافظة ويتوارثها الأبناء عن الأجداد وهي تقليد سنوي يتجدد مع نهاية قطاف موسم العنب يعززه حرص الأهالي على تحضير مادة الدبس في بيوتهم كمؤونة خاصة في فصل الشتاء.

وأكد موسى أن صناعة الدبس تحقق قيمة مضافة للعوائل التي تمتهن هذه الصناعة وفي تصريف الإنتاج (لا يقل عن ٣٠ ألفاً للكيلو)، بسبب الطلب عليه لكون طريقة تصنيعه التقليدية تضيف طعماً ومذاقاً خاصاً كواحد من أهم الأطعمة خلال فصل الشتاء لأنه يعطي طاقة ودفئاً.

وأشار مدير الزراعة إلى أن الإنتاج المتوقع من العنب لهذا الموسم الحالي نحو ٣٦٠٠ طن والمساحة المزروعة نحو ٣١٧ هكتاراً، مشدداً على أن زراعة العنب تحتل مركزاً مهماً بين الزراعات الاقتصادية بالمحافظة ويعيش قسم كبير من أبناء القنيطرة على هذه الزراعة، وتعد قرى القطاع الشمالي (حضر وطرنجة وجباتا الخشب ومزارع تجمع الأمل وخان أرنبة) الأكثر تميزاً بزراعة أشجار الكرمة من حيث الكم والإنتاج، كما تنتشر زراعة أشجار العنب في مناطق القطاع الأوسط وبمساحات واسعة.

ولفت إلى أن العنب البلدي يعتبر من أكثر الأنواع توزعاً على أرض المحافظة ثم يأتي بعد ذلك الزيني والحلواني وهنالك أنواع أخرى كالأسود الرومي والأحمر الدوماني والدربلي والأحمر الديراني والأسود الإفرنجي والأسود البلدي والسلطي العاصي الأحمر، مبيناً أن المزارعين يعتمدون على زراعة عرائش العنب بعلاً وسقاية.

وحسب آخر إحصائية فإن إجمالي المساحات المزروعة بأشجار الكرمة المنتجة للعنب زاد بنسبة، حيث كانت المساحة ٣١٢٦ دونماً وحالياً ٣٤٠٠ دونم منها ١٦٦٧ دونماً مزروعة سقياً، ويقدر عدد الأشجار السقي بـ١٥٨ ألف شجرة والمثمر منها ١٢٦ شجرة، على حين أن مساحة الكرمة المزروعة بعلاً نحو ١٧٢٥ دونماً وفيها ١٠٤ آلاف شجرة، والمثمر منها ٥٥ ألف شجرة مثمرة بالنسبة للبعل.

يذكر أخيراً أن القنيطرة تشتهر أيضاً بصناعة الزبيب والإنتاج المتوقع نحو ١٨٩ طناً للموسم الحالي.